15.00

على بصيرة

دور الوقف في التنمية المستدامة

عمر عبيد حسنه

المكتب الإسلامي

دور الوقف
في التنمية المستدامة

بسم الله الرحمن الرحيم

على بصيرة

دور الوقف في التنمية المستدامة

عمر عبيد حسنة

المكتب الإسلامي

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

المكتب الإسلامي

بيروت : ص.ب: ١١/٣٧٧١ - هاتف: ٤٥٦٢٨٠(٠٥)

عمّان : ص.ب: ١٨٢٠٦٥ - هاتف: ٤٦٥٦٦٠٥

مقدّمة

الحمد لله، الذي أخرجنا بالإسلام من عبادة العباد إلى عبادة الله، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، وجعل الإيمان بنبوة محمد ﷺ ورسالته إيماناً بالأنبياء جميعاً، من لدن آدم، عليه السلام، فكان المسلم بذلك من أطول الناس أعماراً، وأغناهم تجربة، وأكثرهم عبرة، وأصوبهم منهجاً، وأرشدهم سبيلاً، وأكرمهم أخلاقاً، وأوفرهم حظاً، وأميزهم عطاءً، وأسبقهم إيثاراً، وأدومهم ثواباً، وأتقنهم عمراناً وحضارة، وأبرهم بأصحاب الحاجة، وأسبقهم في فعل الخير.

والصلاة والسلام على رسول الهدى والرحمة، محل التأسي والاقتداء، الذي ورث النبوة والكتاب، وانتهت

إلى رسالته أصول الرسالات، واجتمعت له كمالات الأنبياء وخلاصة تجربتهم الإنسانية، فكان أنموذج الكمال ولبنة الاكتمال.

وَبَعْد :

فلا شك أن قيم الدين وآدابه وتعاليمه إنما جاءت لإصلاح الدنيا وتصويب مسيرتها، وبناء الإنسان الصالح، الذي يجسد القيم الإسلامية في فكره وفعله وسلوكه، ويستشعر مسؤوليته ورسالته تجاه إنقاذ الآخرين وتخليصهم من كل أنواع المعاناة، وإخراجهم من عبادة العباد إلى عبادة الله.

ذلك أن الدين عقيدة وعمل، فكر وفعل، إيمان وتصديق، وليس مجرد براعة في صناعة الكلام وإلقاء المواعظ النمطية والقدرة على تحريك المشاعر وإلهاب العواطف وإثارة الحماس؛ هو عقيدة تتجلى معانيها في الفعل والسلوك وترك ظاهر الإثم وباطنه، لذلك كان من أشد المقت وآكده عند الله أن يقول الإنسان المؤمن ما لا يفعل،

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ﴾ (الصف:٢).

لذلك كان جيل الصحابة، رضوان الله عليهم، يخاف من القول الذي لا يقارنه الفعل، حتى في التعامل مع كتاب الله، فكانوا يتعلمون العلم والعمل معاً، فلا يغادرون الآيات إلى غيرها ما لم يعملوا بها، لذلك كانوا يعملون أكثر مما يقولون، وجاء بعدهم جيل التابعين يقولون ويعملون، وانتهى الأمر إلى من يقولون ولا يعلمون ولا يشبعون من القول - لقد أصبح القول عملاً وحرفة ومهنة - أو إلى من لا يقولون ولا يعملون.

فكم توبخنا منابرنا ونوادينا ووسائل إعلامنا يومياً، فلقد ورد في الأثر: أن من كان فعله يخالف قوله فكأنما يوبخ نفسه.

لذلك كان الإيمان والاستقامة، الفكر والفعل، القيم والأخلاق والسلوك، القول والعمل من أبرز سمات الحضارة الإسلامية وميزاتها.

وبالإمكان القول: إن القيم الإسلامية في الكتاب والسنة تمحورت جميعها حول تحقيق التكافل الاجتماعي، وتحقيق الكفاية والعدل والمساواة، وتكريم الإنسان، وبناء شبكة العلاقات الاجتماعية السليمة، وتقوية نسيج المجتمع باعتباره الحاضن الأساس للتربية والتعليم والثقافة والقيم الإنسانية والأخلاق الكريمة وتشكيل الشخصية السوية وبناء المواطن الصالح المصلح.

لقد أكدت القيم الإسلامية، في الكتاب والسنة، أهمية تحقيق التكافل الاجتماعي، واعتبرته من مقاصد الدين وتكاليفه الشرعية، التي يترتب على فعلها عظيم الثواب وعلى تركها شديد العقاب والعذاب، بل لعلنا نقول: إنها ربطت نجاة الفرد وفلاحه بنجاة المجتمع وفلاحه: فـ«**لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**» (أخرجه البخاري)، و«**مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ**

تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى» (أخرجه مسلم)، و**«ما آمن بي من بات شبعاناً وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم»** (أخرجه الطبراني والبزار بإسناد حسن).

ولم يكن ذلك مجرد مواعظ ووصايا وتعاليم وترانيم تحاكي الضمير وتحرك المشاعر وتترك لمبادرة الأفراد فقط وإنما أتبع ذلك بوضع الأسس والأصول والمرتكزات النفسية لهذه القيم.

ومن هذه الأصول النفسية للتكافل الاجتماعي:

- الأخوة كعقد اجتماعي بكل متطلباتها واستحقاقاتها: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات:١٠).

- المحبة بكل وشائجها: **«لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»** (أخرجه البخاري).

- الرحمة بين الناس: **« مَنْ لا يَرْحَمُ لا يُرْحَمُ»** (أخرجه البخاري)، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ (الأنبياء:١٠٧).

- التعاون على الخير: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ﴾ (المائدة:٢).

- العدل بين الناس: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (المائدة:٨).

-العفو: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة:١٠٩).

-الإيثار: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ (الحشر:٩).

إلى آخر هذه القيم، التي تشكل مقاصد الدين والأصول النفسية والمرتكزات الأساس للتكافل الاجتماعي وتحقيق الكفاية والعدل والمساواة للمجتمع.

ولم تقتصر القيم الإسلامية على ذلك، كقيم ومبادئ وأخلاق، وإنما جسدت ذلك التكافل وحمته بالتشريعات الملزمة أيضاً، التي تبني ذلك وتحققه في حياة الناس.

فشرعت موارد التكافل الاجتماعي المالية كالزكاة والصدقات والكفارات والنذور وإنفاق العفو ونظام النفقات، والإرث، والوصية، والهبة، ويأتي في مقدمة ذلك كله نظام الوقف، الذي يعتبر إلى حد بعيد رؤية متقدمة للتنمية المستدامة، يحركه ويدفع إليه الرغبة في الثواب المستمر.

ولئن كانت موارد التكافل الاجتماعي، التي سبق ذكرها، يمكن أن تصنَّف ضمن الموارد الإغاثية الاستهلاكية بشكل عام فإن نظام الوقف من بين تلك الموارد يمكن أن يصنَّف في إطار الموارد الإنتاجية التنموية، ويتفرد باستهدافه تحقيق التنمية المستدامة وضمان استمرار المشروعات الكبيرة وتحقيق اكتفائها الذاتي، وضمان استمرارها في الفعل الاجتماعي، والحيلولة دون توقفها

أو انقطاعها وعدم تعرضها لدفقات الحماس والتبرعات الآنية والهزات الاقتصادية والارتباط بالأشخاص، ذلك أن الوقف بطبيعته وأحكامه وتشريعاته هو فعل اجتماعي تنموي، أقرب من سائر الأعمال الخيرية وأعمال البر إلى العمل المؤسسي.

لقد رافق وقف الأموال المنقولة وغير المنقولة، تحقيقاً للتكافل الاجتماعي والتأسيس للملكية الجماعية، المسيرة الإسلامية منذ خطوات النبوة الأولى وقيام المجتمع الإسلامي وبناء المرافق العامة في المدينة، حيث وقف الرسول ﷺ ووقف الصحابة، رضي الله عنهم، وفي مقدمتهم الخلفاء الراشدون كرائم أموالهم.

ولم يقتصر فعل الوقف على المسلمين وإنما تجاوز ذلك إلى مشاركة غير المسلمين من المواطنين، حيث شارك اليهود في الأوقاف أيضاً، وكلنا يذكر، وقف النبي ﷺ لسبعة حوائط في المدينة كانت لرجل يهودي اسمه مخيريق، وكان قد شارك المسلمين في غزوة أحد.

وباستطاعتنا القول: إن مؤسسة الوقف بهذا الاعتبار هي مؤسسة وطنية كبرى، متاحة لمشاركة جميع المواطنين بالمساهمة بوقف أموالهم، وانتفاع جميع المواطنين، مسلمين وغير مسلمين من كفالته، فإذا أجاز بعض الفقهاء صرف أموال الزكاة لفقراء غير المسلمين، وهي عبادة من العبادات، فيصبح انتفاع جميع المواطنين في المجتمع المسلم من عطاء الوقف من باب أولى.

كما نستطيع القول أيضاً: إن نظام الوقف في الإسلام كان رؤية تنموية مبكرة وفعلاً اجتماعياً وعملاً مؤسسياً بدأ مع خطوات المجتمع الإسلامي الأولى وحقق رعاية المجتمع الإسلامي وامتداده ونموه في جميع المجالات، العلمية والصحية والخدماتية والخيرية والإغاثية والتربوية، وقام بوظائف الدولة، وخاصة في الفترات التي انفصل فيها السلطان عن القرآن، أو في فترات الاحتلال والاستعمار والاستلاب الثقافي والحضاري والتعليمي، حيث لا تزال

المؤسسات الوقفية باقية إلى اليوم من قرون طويلة مستمرة العطاء في المجالات المتعددة.

إلاّ أنه، وعلى الرغم من ذلك كله، وأن نظام الوقف بأبعاده المتعددة رؤية إسلامية متقدمة -كما أسلفنا - فإن تطوير أوعية الوقف، ووسائل تثميره، ومجالاته، وآفاق فعله، وطرق إدارته، ومهمة نظارته، والتعامل مع شرط الواقف، ما تزال تحكمها الرؤية القديمة والوسائل القديمة والأهداف القريبة، ويشارك فيها الشرائح المحدودة من الممولين في المجتمع، دون سائر الشرائح الاجتماعية المؤهلة للمشاركة، بما يتاح لها من خلال سندات وقفية بسيطة القيمة والمساهمة بمشاريع كبيرة عظيمة النفع للمجتمع، كما لا يزال مفهوم المال وتداوله يخضع لعقلية نظام المقايضة.

وليس ذلك فقط، بل ما نزال نرى اقتصار الوقف على بناء المساجد، سواءاً وُجدت الحاجة إليها أم لم توجد، وغير ذلك من الأمور المحسوسة، دون القدرة على بدء التفكير

والتخطيط لمشروعات تعليمية أو بحثية أو خدماتية أو إنتاجية طويلة الأمد تساهم بحل إشكالية الفقر والمرض والبطالة وإنتاج الدواء والعلاج.

إن نظام الوقف، الذي هو في أصله رؤية إسلامية مبكرة، يفعل فعله اليوم في المجتمعات المتقدمة، وتقوم على عاتقه المؤسسات الكبرى والجامعات والمعاهد ومراكز البحوث والدراسات وتمويل الخطط التنموية للدول والمجتمعات.

لقد تطورت أوعية الوقف ووسائله وأهدافه وإدارته وقوانينه ونظم استثماره، وأصبح مجالاً متاحاً لكل شرائح المجتمع وليس وقفاً على الأغنياء منه، إلى درجة يمكن معها القول: إن كيان المجتمعات في الحضارة المتقدمة يقوم على نظام الوقف، الذي يرتقي بهذه المجتمعات يومياً ويحقق لها التأمين الصحي والتعليمي والاجتماعي، يحقق لها التأمين الشامل على كل متطلبات الحياة، ويفتح الطريق أمامها للمستقبل البعيد.

فهل ندرك أبعاد الفعل الوقفي، ونحاول الارتكاز إلى قيمنا وتجربتنا التاريخية الحضارية، ونحسن الاتصال بعصرنا، والإفادة من تطوير وسائل الفعل الاجتماعي، فنكون في مستوى إسلامنا وعصرنا، ونوقف مجتمعاتنا الإسلامية على الجادة الصحيحة، ونزودها بالرؤية السليمة للنهوض وتحقيق مقاصد الدين في إعادة صناعة الدنيا؟!

ولعل هذه الرسالة تشكل دعوة للمراجعة وإحياء دور الوقف في الحياة الإسلامية والفعل الاجتماعي، وتفتح نافذة على أهميته.

والله من وراء القصد.

الدوحة في: .

شوال ١٤٣١هـ -أيلول/سبتمبر ٢٠١٠م

- مدخل:

قد يكون من الأهداف الرئيسة، التي ما تزال غائبة بأقدار متفاوتة، بناء الوعي بالعمل الجماعي، وتعميق ثقافة تقسيم العمل وتكامله، وتحقيق التيقن واليقين بأن طريق النهوض الوحيد هو النفرة للفقه في تحقيق مقاصد الدين في المجالات المتعددة، ويأتي في مقدمة ذلك استشعار القائمين على أمر العمل الإسلامي من جماعات وجمعيات ومنظمات ومؤسسات - ومؤسسة الوقف من أقدمها وأبعدها أثراً - أهمية حفظ الأمانة، التي تقتضي إيكال الأمر إلى أهله، وذلك بالعمل على استدراك التخصصات المتعددة في شعب المعرفة المتنوعة، وتيسير السبل لبلوغها، وتذليل العقبات من

أمامها، وإتاحة الفرص المتكافئة أمام كل إنسان صاحب موهبة ما لتنمية موهبته وتيسير الوصول إلى ما هو مؤهل له، وعندها يتحقق فينا قول رسول الله ﷺ: «**كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**» (أخرجه البخاري)، واستشعار الخطورة والخوف أيضاً من الإقدام على إحداث الخلل في مسيرة الأمة، وذلك بتضييع الأمانة التي حملها الإنسان؛ وضياعها إنما يكون ابتداءً بتوسيد «**الأَمْرِ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ**»، لغير المؤهلين له والمتخصصين به، فالرسول ﷺ حذر من هذه الإصابات والعلل، التي سوف تؤدي بلا شك إلى حدوث الخلل في نظام الحياة، وتوازن المجتمع وعند ذلك تؤذن بالاستبدال ﴿يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ (محمد:٣٨)، أو بتوقف الحياة وانتهائها وقيام الساعة.

فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّه عَنْه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِذَا ضُيِّعَتِ الأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ**».. قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «**إِذَا أُسْنِدَ الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ**

أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ» (أخرجه البخاري).. وإضاعة الأمانة تخرم الإيمان، وقد تأتي عليه من أصله، يقول الرسول ﷺ: «**فلا إيمان لمن لا أمانة له**» (أخرجه البيهقي).

فالأهلية إنما تتحقق وتبنى بالخبرة والتخصص والعلم.

لذلك نقول في ضوء ذلك كله، وفي ضوء الواقع، الذي ما يزال التخلف ينمّى فيه بضياع الأمانة: إنه لا بد من إعادة النظر بمصطلح «أهل الحل والعقد» ودلالاته، أو ما يمكن أن يسمى بأدوات وآليات تكوين «العقل الجمعي» للأمة، الذي يضبط تصرفاتها، ويرسم مساراتها، ويبصر تحدياتها، ويولد الحلول الملائمة لمشكلاتها والذي يمثله أهل الحل والعقد.

فلكل قضية مطروحة، ولكل إشكالية واقعة أو متوقعة بحسب موضوعها، ولكل خطة مستقبلية، ولكل قراءة للواقع، أهل حلها وعقدها من الخبراء والمتخصصين بعلمها، حتى لا تقاد الأمة إلى التهلكة بسببٍ من شيوع ثقافة الكذب والتضليل والادعاء وطرح عناوين

طويلة عريضة دون التحقق بأية مضامين: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ (يونس:٣٩).

إن الوعي بأهمية استدراك التخصصات المتنوعة وفقهها في الشعب المعرفية والعلمية جميعاً، القائمة منها والقادمة، واعتماد ذلك كأساس ومقوم وشرط في تشكيل أهل الحل والعقد، هو سبيل الخروج وإعادة إخراج الأمة لاستئناف دورها الرسالي، وتخليصها من مركب النقص أمام ماضيها المتألق، وحاضرها المتخلف، وخصمها المتقدم.

ذلك أن هذه التخصصات المتنوعة هي أشبه ما تكون بحواس الإنسان العضوية، التي تزوِّد العقل بكل ما حوله ومن حوله؛ وفي ضوء عطائها والتمييز بينها واختبار معطياتها يرسم العقل طريق الحركة، ويحدد نوع الاستجابة.

فالتخصصات في شعب المعرفة المتنوعة هي حواس «العقل الجمعي» للأمة، ومصادره المعرفية، وهي السبيل لإعادة بناء النسيج الاجتماعي المتماسك، وتجديد شبكة العلاقات الاجتماعية، التي تعمل على ربط إنجازات المجتمع

بتخصصات أفراده جميعاً، وإشاعة ثقافة التعاون والتكامل، وتنمية الشعور بالحاجة الماسة إلى (الآخر) وقيمته كلبنة في البناء الحضاري.

وقد تبدو الحاجة إلى التوضيح اليوم، أكثر من أي وقت مضى، هذه الحاجة تتمحور حول أهمية التمييز بين مدلول «الثقافة العامة»، الذي يعني معرفة شيءٍ ما، أو قدرٍ ما، أو معرفةٍ ما، عن كل شأن من شؤون الحياة ومعارفها، بالقدر الذي ييسر للإنسان الفهم والتكيف والتعامل، وبين مدلول «العلم والتخصص»، الذي يعني المعرفة الدقيقة والمحيطة بالأمر المطروح من كل جوانبه، والوصول به إلى مرحلة اكتساب ملكه الفرقان والبيِّنة، التي تشكل المخرج من الحيرة والضلال والتيه والالتباس، وتكشف حقيقة الأشياء، وتدرك كِنهها وعواقبها ومآلاتها، وبكلمة مختصرة: ما لم نميز بين «الثقافة العامة» التي تعني معرفة شيء عن كل شيء، و«العلم» الذي يعني معرفة كل شيء عن الشيء المطروح، فسوف تستمر حالة التيه، ويستمر تضييع الأمانة، ويتعمق الخلل الكامن

بسببٍ من استمرار إيكال الأمر إلى غير أهله، حتى ولو تحققوا ببعض ثقافته؛ فمجرد التمكن من ثقافة الحنجرة واللسان لا يغني الأمة شيئاً، إن لم يساهم بضياعها وبعثرةٌ طاقاتها.

إنه لا بد لنا من العمل على تحقيق وتأصيل النقلة الذهنية حول هذا الأمر، بحيث نقتنع تماماً أن استدراك التخصصات والنفرة لها هو فقه في الدين وسبيل إلى الثواب، أو هو دين من الدين، وفرض من فروض الكفايات، بحيث يحس الإنسان الذي ينفر إليها ويتخصص فيها ويكفي الأمة والمجتمع ويسد حاجتها في هذا الثغر، بأنه يتقرب إلى الله، بالتزام شرعه والاستجابة لأمره، وأن ممارسته لذلك هي استزادة ثوابٍ لا يقل عن ثواب القائم الليل، الصائم النهار.

فإذا كان الساعي على الأرملة والمسكين، كالمجاهد في سبيل الله، القائم الليل، الصائم النهار، فأي قيام أعظم من العمل على كفاية الأمة كلها، وليس بعض أفرادها؟ وأي ثواب أكبر من ثواب من ينفر مجاهداً في طلب العلم للقيام بأمر الله وأداء حق الأمة وتحقيق كفايتها؟!

إحياء دور الوقف

والوقف كفعل اجتماعي ووسيلة لبناء التكافل الاجتماعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والترقي الحضاري، يأتي في مقدمة قضايانا وإنجازاتنا الكبرى، التي هي بأمس الحاجة إلى استدراك التخصصات المعرفية في الإدارة، والاستثمار، والمسح الاجتماعي، وفقه الحكم الشرعي، وفهم الواقع العملي، والتحقق بالرؤية المستقبلية.

وما لم يدرك القائمون على أمر الوقف بخاصة هذه الآفاق، وإذا لم يستوعبها الواقفون أمام الثغور المفتوحة في جسم الأمة، فيخشى أن يفتقد الوقف رسالته وهدفه ودوره في التنمية والنهوض.

إن انحسار وانكماش آفاق العقل الديني ومفهوم الفقه الديني ومفهوم العبادة في الذهنية المسلمة جاء نتيجة للعجز

والتخلف وثمرة للانسحاب من مهام الحياة وحاجات العمران واستساغة العطالة والعجز، حتى أصبح ذلك مناخاً قاتلاً للقابليات والتوجهات نحو هذه الثغور.. وليس ذلك فقط، بل دفع الكثير من الأفراد الذين تحصلوا على مثل هذه التخصصات العلمية الغائبة عن الأمة إلى إخلاء الثغور العلمية والتكدس في ساحات الكسل والتكايا وممارسة تولية الأدبار لهذا النوع من الجهاد، والانسحاب من ممارسة التخصص ونفع الناس، إلى العيش عالة على (الآخر)، وممارسة صناعة الكلام والضجيج واقتحام المواقع التي قد لا تكون لهم أهلية لها، ولا قبل لهم بها، وبذلك تتحلل المؤسسات الاجتماعية، وينحل عقد الأمة.

إن الإيمان بأن التخصصات هي السبيل إلى الارتقاء والإبداع والعمل الجماعي وبناء التكافل الاجتماعي، هو الكفيل بالخروج من حالة التخلف والعجز، وسوف ينتهي بالأمة إلى استرداد إقامة الأعمال المؤسسية، التي أصبحت اليوم، في العالم المتقدم، أشبه بمخابر للفكر والفعل

الإنساني والتخطيط المستقبلي والنمو المستدام والتغيير الحضاري، لا تقل أهمية عن مخابر العلوم والبحوث الكيميائية والفيزيائية وسائر العلوم المادية التجريبية.

- رؤية مبكرة للعمل المؤسسي:

ويمكن القول، بكل الاطمئنان: إن الاستقراء والاستقصاء لشريعة الوقف وأحكامه، وفقهه، وتاريخه، وعطائه، يؤكد أنه كان يمثل رؤية مبكرة ومبكرة جداً للعمل المؤسسي، في مجتمع المسلمين، رافق مسيرة الحضارة وساهم بصناعتها، وغطى حاجاتها ومكنها من بلوغ أهدافها، وسدد طريقها الطويل، ابتداءً من الإنسان البدائي في المجتمع الرعوي، ومروراً بالمجتمع الزراعي، فالمجتمع الصناعي، فالميكانيكي، ووصولاً إلى المجتمع الإلكتروني المعاصر، ولا عبرة بما لحق به من الجمود والتخلف والتوقف، وانكماش الرؤية، والدوران في حلقات مفرغة على يد إنسان التخلف، حيث اقتصر العمل على

نقل تعاريفه وأحكامه وشروطه ودوره التاريخي ورؤية المذاهب الفقهية، دون امتلاك القدرة على توليد ولو فكرة واحدة أو خطوة معاصرة واحدة، حتى لنكاد نبصر أن الكلام نفسه يتحرك من كتاب إلى آخر، ومع ذلك كله استطاع نظام الوقف، كعمل مؤسسي تنموي، التجاوز والصمود والامتداد والعطاء لكثير من مؤسسات المجتمع المدني اليوم.

بل لعلنا نقول: إن الوقف كان تاريخياً وراء استمرار وامتداد المجتمع الإسلامي بمؤسساته، الصحية والعلمية والتعليمية والإغاثية والتنموية، دون انقطاع، حتى عندما كانت تغيب الدولة أو تقصر عن القيام بوظائفها ويقع الانفصال بين السلطان والقرآن، ذلك أن الوقف كان ولا يزال مؤسسة القرآن الممتدة وليس أحد مؤسسات السلطان المتداولة الدائلة، بل هو مؤسسة المجتمع وليس مؤسسة الدولة، هو مؤسسة المجتمع المدني، حتى ليمكن القول: بأنه حمى المجتمع الإسلامي

في فترات الشدة من عدوان الدولة المستبدة الظالمة، وامتد بالاحتفاظ بخمائر النمو وتحقيق التواصل العلمي والثقافي والصحي والاجتماعي في مراحل القهر والفقر والمرض والاستبداد.

ولعل الوضع الشرعي للوقف ونظام الوقف، وحصانته بشروط الواقف والأحكام الشرعية والفقه الخاص به، حال دون العدوان عليه والعبث بممتلكاته من قِبَل أعداء الإسلام وخصومه على حد سواء؛ حتى في حالات التجمد التي لحقت بمؤسسات الوقف، لسببٍ أو لآخر، فمن الإنصاف أن نقول: إنه احتفظ دائماً بالإمكان المؤهِّل للنمو والانطلاق حيثما تتوفر الظروف والشروط الملائمة.

ومن الأمور اللافتة حقاً، أن النظر في تطوير مؤسسات الوقف ترافق مع عودة الوعي إلى الواقع الإسلامي، الذي أحدث التنبه إلى رسالة الوقف ودوره في الفعل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وحتى السياسي، سواء كان ذلك ناتجاً عن الاستجابة للتحدي والعودة إلى

«الذات» على مستوى الداخل، أو كان رد فعل وتحريض ومحاكاة لتطور أنظمة الوقف ومجالاته في دول الحضارة المتقدمة والمهيمنة.

لذلك بدأنا نلمح آثار هذا الوعي في السعي لإقامة مؤسسات وقفية وبنوك وقفية، وإعلام وقفي، والدعوة إلى ندوات ومؤتمرات يشارك فيها اقتصاديون وإداريون وفقهاء للحوار والنظر والتطوير والارتقاء.

ولئن كان ذلك لم يتجاوز البدايات بعد، فإنه يحمل الكثير من بشائر الخير وبصائر المستقبل، شريطة أن نعيد النظر بجذور الذهنية، التي ما تزال تحكم تصرفاتنا، من الحماس والتحشيد والتعبئة ورد الفعل، والقفز من فوق القضايا، ومغادرة العمل قبل إكماله وإتقانه، والاضطراب في جدول الأولويات، الأمر الذي يورث الفشل والضياع وتبديد الطاقات وبعثرتها، واختلاط الأمنيات بالإمكانيات، وطرح الكثير من القضايا والعناوين في

غياب المقومات والإمكانات، بعيداً عن المرابطة في الموقع المختار وتوفير كل متطلباته وشروط نجاحه.

ولم نقصد من ذلك مصادرة الأحلام والأمنيات، ولا ممارسة التخذيل والإحباط، ولا محاولة بخس الناس أشياءهم، وإنما الذي نقصد إليه أن نستمر في طرح السؤال الكبير قبل الإقدام على أية قضية: ماذا أعددنا لها؟

ذلك أن الإشكالية عندنا كانت وما تزال، في عالمنا الإسلامي الكبير، أن المؤهلات والمقومات في الجماعات والتنظيمات والمؤسسات يحكمها الولاء والثقة والانتساب وليس العلم والتخصص والخبرة والانتخاب، ولا مانع عندنا من تضييع الأمانة (إيكال **الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ**)، حتى ولو كانت تتم تحت شعارات وشعائر إسلامية (!)

هذا من جانب، ومن الجانب الآخر فإن الجرأة في طرح الكثير من القضايا والمؤسسات والعناوين الكبيرة، دون توفير المقومات المطلوبة لها، ودون أن تسبقها دراسات

متكاملة وتخطيط دقيق، تتحول إلى صناعة ألقاب لأصحابها، ذات مضامين فارغة، حيث ما تزال الألقاب تفعل فعلها في المجتمعات المتخلفة، دون أن ندري أن هذه الألقاب والعناوين توبخنا تاريخياً، وتجهض العمل المؤسسي من داخله، وتقلل ثقة الناس بجدواه، وتَحُول بينهم وبين التعاطي معه والحماس لرسالته، وتكرس التخلف والجنوح إلى العزلة وإيثار العمل الفردي، وفي ذلك ما فيه من مجافاة روح العصر، وتكريس التخلف، ومحاصرة الموارد، والإخلال برسالة العمل المؤسسي، وفي مقدمة ذلك الوقف ودوره.

وقد لا نأتي بجديد عندما نقول: بأن العمل المؤسسي أصبح سمة العصر، وضرورة العصر، وحاجة العصر، وأصبحت له علومه ودراساته واختباراته ومعايير جودته وتخصصاته المتنوعة ومراكز بحوثه ودراساته، وكل يوم يحمل لنا إبداعاً جديداً، وأسلوباً جديداً، وتطوراً جديداً في الإدارة.. بل حتى الإدارة تنوعت وتقسمت إلى

تخصصات، في الإدارة العامة وإدارة المشاريع، وأصبح لكل مشروع نمط في علم إدارته ومواصفات وتخصصات مديريه، عدا عن تطور آليات وأدوات وأوعية الاستثمار والمحاسبة والإحصاء والتخطيط ووسائل دراسات الجدوى، التي تكاد في ضبطها وربطها لا تخطئ؛ لقد أصبحت بضبطها والتحكم بحركتها أقرب ما تكون إلى انضباط قوانين المادة، هذا إضافة إلى ما ترافق مع ذلك من قوانين التعامل المالي والتحويلات وسندات القبض والاعتمادات المالية وتحديد نسبة المخاطر المتوقعة بدقة وكيفية تداركها ومعالجتها.

لقد أصبحت التحويلات المالية تتم بلحظة إلى كل أنحاء العالم، بلا أحمال ولا أموال ولا أثقال، عن طريق ما يسمى بـ (الفيزا كارد)، وبعضنا لا يزال مصرًّا على نظام المقايضة!!

مؤسسة التنمية المستدامة

أما التخلف عن ارتياد آفاق واكتشاف مجالات للفعل الاجتماعي، والعمل الخيري والطوعي في شتى المجالات، ومحاولة إبداع أوعية سلسة لحركته، والإغراء بفعله، وإعفاء المواطن من الضرائب حال فعله، وتعدد خدماته وعطائه، فحدِّث ولا حرج؛ علماً بأن نظام الوقف في الإسلام كان يمثل الرؤية الإنسانية المبكرة للعمل المؤسسي والتنموي، إضافة للآفاق والمجالات الاجتماعية التي ارتادها، كما أسلفنا.

وهنا حقيقة قد يكون من المفيد تجليتها، وهي أن نظام الوقف يختلف عن سائر موارد التكافل الاجتماعي في الإسلام، من صدقات وزكوات وكفارات ونذور ووصايا ومواريث... إلخ؛ لأن هذه الموارد في معظمها تمثل علاجات

إغاثية ومساعدات استهلاكية آنية موقوتة، وقد يكون نطاقها في كثير من الأحوال فردياً، أما الوقف فهو منذ البدء كان نزوعاً إلى بناء النظام المؤسسي التنموي الإنتاجي دائم النفع والعطاء والتأصيل والتأسيس للعملية التنموية الاجتماعية، لدرجة يمكن معها وصفه بمؤسسة التنمية المستدامة في المجالات جميعاً.

بل لعلنا نقول: إن نظام الوقف، بشروطه وأحكامه وثمراته ومجالاته، يعتبر عملاً مؤسسياً، فهو مؤسسة المؤسسات جميعاً، أو «أبو» المؤسسات جميعاً.. فالدور التنموي الذي اضطلع به الوقف في التاريخ الإسلامي كان شاملاً لكثير من مرافق الحياة ولا يزال.. فلقد كان يقوم بدور الكثير من الوزارات والمؤسسات اليوم، من مثل وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة السياحة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الدفاع، ووزارات الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد والتوجيه، ومؤسسات الخدمة الاجتماعية...إلخ.

لذلك فإن من الركائز الأساس للتغيير الحضاري ومعاودة إخراج الأمة وبناء الحضارة وإقامة العمران وتوفير التنمية وتحقيق مقاصد الدين إدراك الأبعاد التنموية والدينية لدور «الوقف» في المجالات المتعددة، الصحية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والإنسانية... إلخ.

إن «الوقف» بمقدار ما يمثل صدقة جارية ممتدة غير منقطعة الثواب ويساهم باستمرار عطاء الإنسان، حتى بعد موته، على المستوى الفردي، بمقدار ما يمثل الوسيلة الأهم في إقامة التنمية المستدامة على المستوى الاجتماعي؛ لأنه يمثل الروح الحضارية السارية في الحياة الإسلامية والمحرك الحضاري والرافعة الحقيقية الفاعلة، من الناحية الروحية والمادية؛ لأنه يبني الحياة، ويقيم العمران، ويغطي الحاجات، ويتيح فرص العمل، ويوسع دائرة الملكية الجماعية، ويحد من النزعات الفردية والأثرة الناتجة عن تكدس المال حتى يصبح دولة بين الأغنياء دون الفقراء

والمعوزين، ويشجع الروح الجماعية ويذكي النزوع باتجاه الآخرين واستشعار حاجاتهم وإيثار مصالحهم.

وبالإمكان القول: إن نظام «الوقف» في الإسلام بكل أحكامه الشرعية، الذي انطلق من القيم في الكتاب والسنة وفعل الصحابة، وارتكز إلى بناء هياكل المجتمع، وغطى جميع مرافقه، وحقق التكافل الاجتماعي، وقوّى النسيج الاجتماعي، يتميز عن سائر الصدقات والنذور والكفارات والموارد المالية، التي شرعها الإسلام، والتي قد تكون استهلاكية في كثير من الأحيان، بأنه يمثل الاستثمار الإنتاجي والتنمية المستدامة، حيث يقع على التأبيد، ومن أهم شروطه حبس العين، بقاؤها واستمرارها، والتحرك بالمنفعة والنواتج.. فهو عطاء مستمر، غير محدد بزمن، وهذا بطبيعة الحال يضمن للمشروعات الإنتاجية والتنموية الامتداد والاستمرار والاستقرار.

أما بقية الصدقات والهدايا والوصايا والزكوات والكفارات والنذور فيغلب عليها الطابع الاستهلاكي وسد الحاجات الطارئة وترميم الإصابات الآنية.

والأمر الملفت حقاً أنه على الرغم من أن «الوقف» نظام إسلامي ندب إليه الدين الإسلامي، ورتب عليه الثواب الدائم، وبدأه الرسول ﷺ في سنته العملية، كمحلٍ لاقتداء المسلمين، وتبعه الصحابة، رضوان الله عليهم، كمحلٍ للاتباع، فإن نظام «الوقف» وعطاءه وفعله الاجتماعي العام أصبح نظاماً مالياً اجتماعياً استثمارياً وطنياً يتطلع إليه ويساهم فيه كل مواطن، في المجتمع الإسلامي، حتى ولو كان غير مسلم، كما أن ريعه يعم جميع المواطنين!

فنظام «الوقف» وعطاؤه أصبح مؤسسة مواطنة، ونفعه وعطاؤه لم يقتصر على دين أو جنس أو لون، وإنما هو عطاء إنساني غير مجذوذ.

البعد والدافع النفسي للوقف

وقضية أخرى تستحق التوقف عندها والنظر في بعض أبعادها، وهي البعد النفسي للوقف، إضافة إلى البعد الاجتماعي والاستثماري.

ذلك أن الإنسان في التصور الإسلامي من أطول الناس أعماراً، وأعظمهم أجراً ممتداً إلى يوم الدين، حتى ولو توقفت حياته وانقضى عمره وانطفأت فاعليته؛ ذلك أن من كمال الإيمان وصحته أن يؤمن المسلم بالنبوات جميعها، وينسلك في قافلتها الممتدة سواءً في ذلك النبوة الأولى، حيث بدء الخليقة وتلقي آدم، عليه السلام، من ربه الكلمات، وانتهاءً بالنبوة الخاتمة، واعتبار أمة النبوة أمة ممتدة متوارثة واحدة على اختلاف الزمان والمكان، تلك الحقيقة التي أكدها القرآن بعد ذكر شيء من قصص الأنبياء:

﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾ (المؤمنون:٥٢)، ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ (البقرة:١٣٦).

فالمؤمن بالنبوة الخاتمة، التي انتهت إليها أصول الرسالات مؤمن بالنبوات كلها، ابتداءً من الصحف الأولى إلى الرسالة الخاتمة، هذا الرصيد التاريخي الحضاري وهذا العطاء الإنساني وهذا البنيان المتتابع المتكامل جاء الإسلام ليشكل أحد لبناته: «**إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ الأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ إِلا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ وَيَعْجَبُونَ لَهُ وَيَقُولُونَ: هَلا وُضِعَتْ هَذِهِ اللَّبِنَةُ؟**» قَالَ: «**فَأَنَا اللَّبِنَةُ وَأَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ**» (أخرجه البخاري)، وجاء المسلم يمتلك كل هذا الرصيد وهذه التجارب الإنسانية والتواصل الحضاري، يؤمن به ويدافع عنه ويمتد

به، ويختزل الثواب التاريخي المتدفق لكل أتباع الأنبياء، حسبه أنه من أتباعهم، وبذلك يمكن اعتبار الإنسان المسلم من أطول الناس أعماراً، وأغناهم فكراً، وأثراهم تجربة، وأعظمهم إيجابية، وأقواهم شخصية؛ وأرضاهم فألاً واستبشاراً بالمستقبل وتطلعاً إلى موعود الله؛ لأنه يرتكز إلى ميراث النبوة وعطائها التاريخي ويتابع المسير إلى يوم الخلود الموعود.

حتى الموت، الذي يشكل الهاجس الدائم للإنسان ويورث الخوف والقلق؛ لأنه يشكل بالنسبة لغير المتدين أحد الأسئلة الكبرى واللغز المحير الذي لا يفارقه مهما تشاغل عنه: من أين جئنا؟ وكيف بدأت الحياة؟ وإلى أين تنتهي؟ وهل الموت يعني الانطفاء النهائي؟ إلى آخر هذه القائمة الطويلة من الأسئلة التي أعيت الفلاسفة وقهرت عقولهم، وإذا كان ذلك كذلك فما طعم الحياة مع المرض والموت، الذي ينتقص من طعم الحياة وينغِّص سعادتها، ولا يجد له الإجابة الشافية إلا في قيم السماء، قال تعالى: ﴿وَلَنَجِدَنَّهُمْ

أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ (البقرة:٩٦).

فالموت الذي هو بحسب الظاهر والمعيار المادي توقفٌ للحياة وانطفاء للفاعلية وانقطاع عن ممارسة العمل، لا يعني عند المسلم توقف العطاء واستمرار الثواب وامتداد النفع؛ فهناك أعمال صوَّب الإسلام النظر إليها واستهدفها، تبقى ممتدة ومستمرة ومستزيدة للعطاء والثواب حتى بعد الموت، من مثل الوقف والصدقة الجارية، والعلم النافع، والذرية الصالحة المستقيمة على الطريق.

هذه الرؤية أو هذه العقيدة وهذا الإيمان والتصديق، الذي يمتلكه المسلم ويتميز به وينتشله من الإحباط والقلق واليأس والسقوط والسلبية، وربما الانتحار، جاء نتيجة لنزوع فطري عفوي إنساني صوب الخلود وحب الاستمرار والبقاء، الذي يعيش في أعماق كل إنسان، والذي انحدر

إلى البشرية من صلب آدم، أبو البشر، عليه السلام، عندما أقدم على الأكل مما توهم أنها شجرة الخلد وملك لا يبلى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (البقرة:٣٥)، لكن الإنسان، بغياب معرفة الوحي، قد يضل طريقه السوي فيعبِّر عن هذا النزوع إلى الخلود بأشكال وممارسات قد تكون في بعض الأحيان أقرب إلى الأوهام من مثل صناعة التماثيل والأنصاب وتثبيت بعض المشاهد بلقطات تصويرية، أو إقامة نصب تذكارية، أو نحت تماثيل تبرز بعض جوانب العظمة والتميز، أو الإنفاق على جيوش من المداحين والإعلاميين لإطرائه والحديث عن عظمته وإنجازاته، التي يتوهم أنها ستخلد ذكره، وقد يصل الأمر عند بعضهم أن تتعاظم رغبته في الخلود والاحتفاظ باللحظة السعيدة التي يعيشها والخوف من فواتها؛ لأنه لا يرضى أن تنقضي، فيقدم على إيقاف حياته عندها وينتحر.

هذه المعادلة الحياتية الصعبة، وهذا النزوع الفطري إلى الخلود عالجه الإسلام بحسن توجيهه الوجهة السوية الإيجابية، فرتب عليه الإيمان بيوم الخلود، يوم القيامة، حيث العمل المورث للسعادة والبقاء الدائم وعدم وجود المنغصات جزءاً من عقيدة المسلم، تلك العقيدة التي تكسبه الاطمئنان والإيجابية والفاعلية وترشّد سلوكه إلى ممارسة أعمال تضمن استمرار حياته وطول عمره وعدم انقطاعه، وذلك بإغرائه بوقف بعض أمواله وتقديم الصدقات الجارية المستمرة ذات النفع العام، التي تضمن له الاستمرار وعدم الانقطاع والانطفاء بالموت.

فالعلم النافع، والعمل الخيّر، والتربية الصالحة هي ركائز الحضارة والانعتاق من التخلف، وهي محاور العيش السعيد في الدنيا والحياة المديدة، والفوز بالآخرة دار الخلد.. والعمل الخير وخير أنواع العمل يتمثل في الحياة الإسلامية بتشريعات «الوقف» الذي بدأ خطواته الأولى مع نزول الوحي

وإقامة المجتمع المسلم الأول، الأنموذج، والحرص على تحقيق كفايته وتنميته.

لذلك نقول: إن الوقف يعتبر إحدى الوسائل والأبواب، التي تجعل المسلم بفعله هذا من أطول الناس أعماراً، وأكثرهم كسباً للخيرية وامتداداً وارتقاءً وثواباً، فالرسول ﷺ يقول: «**إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلا مِنْ ثَلاثَةٍ: إِلا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ** (الوقف) **أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ** (من ثمرات الوقف على العلم والتعليم) **أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ** (من ثمرات الفعل التربوي)» (أخرجه مسلم).

فعمر المسلم يصبح طويلاً، وعطاؤه ممتداً، ونفعه مستمراً، فلا يقاس عمره بعدد السنين والأيام المحدودة، بل يمتد عمره باستمرار ذكره ونفعه حتى يوم القيامة.. وأكثر من ذلك، فالمسلم إنسان خالد بإسلامه وأعماله، فهو خالد بإيمانه وإسلامه؛ لأنه يؤمن بكل النبوات، من لدن آدم، عليه السلام، وحتى النبوة الخاتمة، التي من

لوازمها الإيمان بالأنبياء جميعاً: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ (البقرة:١٣٦)، فثواب الإيمان وثمرة الإيمان بالأنبياء تاريخياً متحصلة للمسلم؛ وممارسته لتعاليم الرسالة الخاتمة، التي اجتمعت إليها أصول الرسالات جميعاً، هو استجابة وممارسة لتعاليم الأنبياء جميعاً، بكل ما يترتب عليها من ثواب.

فالمسلم يمتلك عمقاً بعيداً، ضارباً في جذور تاريخ النبوة الأولى، وعمراً مديد الأثر، وذلك باستمرار عطائه ونفعه حتى يوم القيامة.. وهو خالد في الحياة، وأطول الناس أعماراً، وأكثرهم ثواباً وبقاءً وعطاءً، وهذا بعض أبعاد نعمة الإسلام والإيمان، التي تقتضي الشكر الدائم.. فالإنسان بالإسلام ليس عرضاً زائلاً، فقد يموت الشخص

ويغيب ولكن تبقى الشخصية حاضرة ممتدة بآثارها، تفيض بعطائها ونفعها المستدام.

وقضية أخرى، وهي أن الأصل في نظام الوقف، أو رسالة الوقف العالمية، أو فقه الوقف، أو خطاب الوقف أن يستوعب العالم وحركته الاجتماعية، ويواكب تنمية الواقع الإسلامي الاجتماعية والاقتصادية بالدرجة الأولى، ومن ثم يستوعب العالم بكل تحركاته؛ يفيد ويستفيد من التجارب والمستجدات، ويكون قادراً على تطوير أوعية الوقف وآفاق فعله الاجتماعي؛ ومجالاته الاستثمارية لتعظيم دوره؛ لأن المجتمعات لا تتوقف، فهي في حركة مستمرة ونمو دائم، وقد تأخذ حركة المجتمعات مسارات خطرة إذا لم تقدم لها الحلول والأوعية الشرعية والمقنعة.

الاجتهاد روح الوقف

والاجتهاد روح الوقف الممتدة، ومحور حركته.. لذلك فإن توقف الاجتهاد حول آليات تثمير الوقف، لتعظيم دوره الاجتماعي، وتوقف الاجتهاد عن إبصار آفاق الفعل الاجتماعي، وإبداع أوعية تتلاءم مع وجهة المجتمع وحركته وحاجاته، سوف يؤدي إلى الجمود والتوقف بالمجتمع عند حدود الاجتهادات السابقة، وفي ذلك ما فيه من الجمود والتوقف ومحاصرة النمو، وهذا ضد طبيعة الأشياء والحياة والأحياء، الأمر الذي ينتهي إلى العزلة والخروج من المجتمع، وتركه ينفلت ويسير بدون ضوابط شرعية، أو على الأقل يسمح لـ(الآخر) بفكره ومشاريعه بالامتداد في فراغنا.

فقد يكون من الأمور اللافتة أن نظام الوقف، بكل أحكامه ومقاصده وفعله الاجتماعي، وقد مضى عليه

ما يقارب خمسة عشر قرناً عندما كانت المجتمعات البشرية ما تزال تحبو صوب التحضر وبناء المجتمعات وتحقيق التكافل وتنمية الحس الاجتماعي، يشكل رؤية مبكرة في التنمية المستدامة.. والباحث المنصف هو الذي ينظر لموضوع «الوقف» كفكرة رائدة متقدمة من خلال زمانه ومكانه ومحيطه وديمومة عطائه.

ولا يضير هذا النظام في أصل فكرته أنه تجمد في أحكامه ووسائله ومجاله وأوعيته، وتحول إلى قوالب جامدة اكتسبت نوعاً من القدسية والرتابة، بسبب توقف الاجتهاد فيها والتوليد لأحكام جديدة وحصول السبق من قبل الآخرين، الذين طوروا نظام التبرعات والعمل التطوعي، طوروا أوعيته ووسائله ومقاصده ومجاله حتى باتت المؤسسات العلمية والصحية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية الكبرى والمؤثرة في العالم المتقدم تمتد وتتطور ويعظم نفعها، وتبتكر وسائل وأدوات جديدة، وتمتد إلى خارج الحدود، ولا تعيش عالة على غيرها، وتتمكن بسبب

أصول الوقف الثابتة ومشاريع الاستثمار المجدية من وضع خطط طويلة الأمد، دون أن تتعرض لأية مخاطر، إنها تبصر طريقها لمئات السنين، وتساهم باستمرار واستقرار مجتمعاتها، في الوقت الذي ما يزال نظام «الوقف» في حياتنا الحاضرة يعاني من التخلف والجمود والتقليد والعجز، الذي انعكس عليه من خلال مناخ التخلف وإنسان التخلف، إنه في كثير من جوانبه ما يزال يُحكم بعقلية نظام المقايضة من الناحية المالية، ويمارس فيه تقديس أشكاله ووسائله، حتى لو أفقدته روحه.

إن «الوقف» في حياتنا المعاصرة لم يكتشف أبعاداً جديدة لفعله ومرافق إنسانية حديثة لوجهته، ووسائل استثمارية وتنموية متقدمة إلا بأقدار بسيطة، كما أنه لم يستفد بالقدر الكافي من طرائق الإدارة، التي أصبحت فناً وعلماً، ووسائل الاستثمار الحديثة وإعادة هيكلة مؤسساته، وكأن شكله القديم ووسائله وأدواته وأوعيته

ومجاله هي مقدسات لا تُمس ولا تراجع! علماً بأن الذي عنده إطلاع بسيط على أحكام «الوقف» الشرعية والتزاماته وشروط الواقف واستبدال الوقف وجواز الرجوع عنه وتعظيم استثماره، وكونه ملكية عامة، تخرج عن إطار الفرد، أو هو ملكية لله تعالى لها أحكامها الخاصة، تلك الأحكام الخاصة التي تحول دون إدخاله في إطار وأنظمة الملكية العامة ووسائل التصرف بها، حماية له من سطوة الطغاة والحكام الظلمة.

إن الذي يقرأ وجهة نظر جميع المذاهب الفقهية، التي استوعبت كل الاحتمالات الممكنة يرى كم الفضاء الاجتهادي واسعاً، والمدى للحركة والإبداع والابتكار رحباً، وإمكانية الاختيار للأنسب لعصرنا ومشكلاته متاحة؛ إنها المرونة الكاملة، التي تتمتع بها سائر أحكام المعاملات المبنية أصلاً على تحقيق مصالح الناس والمجتمع.

ولئن كانت أحكام الأمور العبادية تتناهى بطبيعتها، والطريق إليها الاقتداء والاتباع، ولا تتجاوز سقفاً للاجتهاد محكوماً إلى حدٍ بعيد، لذلك قد يسوغ فيها إغلاق باب الاجتهاد؛ لأنها استبحرت حتى لم تدع استزادة لمستزيد، فإن أمور المعاملات المبنية على تحقيق المصالح الدنيوية أو المعللة بتحقيق المصالح الدنيوية المتجددة لا تتناهى ولا تحدها حدود، لا يجوز توقف الاجتهاد فيها تحت أية ذريعة من الذرائع؛ إن إغلاق باب الاجتهاد جعل الكثير منها يراوح مكانه من عصور ماضية خارجة عن حدود الزمان والمكان؛ لقد أصبحت تعاني من غربة الزمان والمكان.

ومن هنا ندرك أهمية ما كان من التفصيل في الأمور العبادية القائمة على الاتباع وأمور الإرث وتوزيع التركات في الكتاب والسنة، وندرك ما كان من أهمية الإجمال والعموم في تنظيم المعاملات المتطورة والسريعة، القائمة على

الاجتهاد في اكتشاف المصالح والاجتهاد في تنزيل النص عليها وتحقيقها.

وندرك أيضاً لماذا جعل بعض الفقهاء تحقيق المصلحة غاية النص، وحكمته وعلته، التي يدور عليها، إلى درجة وصل معها إلى تقييد النص بالمصلحة!

ولعلنا نقول هنا: إن إشكالية إغلاق باب الاجتهاد وتوقيف فعل العقل في النظر والتدبر والاعتبار والقياس وتعدية الرؤية من المنصوص عليه إلى الحادث المشابه أدى إلى الخروج من ساحة الحياة بشكل شبه كلي، وقضى على فاعلية الأمة ونشاطها الذهني وإنتاجها العقلي والفكري والفقهي، وانتهى بها إلى الدوران حول ما أبدعه الأسلاف، وعلى أحسن الأحوال إعادة إنتاجه مرة أخرى لكن على شكل آخر، لا جديد فيه إلا لون الورق، وطريقة الطباعة والتجليد!

لقد كانت الإصابة في فقه «الوقف» خطيرة جداً، قد تتجاوز الكثير من الإصابات في المجالات الأخرى؛ انعكست على الفعل الاجتماعي، والنسيج المجتمعي، وضمور الفعل الخيري، وتيبس حركته ومحدوديتها؛ لقد توقف حراك «الوقف» كما توقفت الكثير من مفاصل المجتمع، بسبب إغلاق باب الاجتهاد بذريعة فساد العصر وعدم وجود الكفاءات الفقهية وعدم توفر شروط الاجتهاد النظرية التعجيزية، في معظم الأحيان، والخوف على قيم الدين من العبث، فكانت النتيجة أخطر بكثير مما يمكن أن يكون من خطأ أو إصابة نتيجة للاجتهاد.

كانت النتيجة خروج العقل المسلم من ساحة الفعل الثقافي والحضاري، وخروج الفقه من حركة الحياة، وتقطّع الأمة أمماً، وشيوع التقليد، وتبعثر رقعة التفكير، والتمزق الاجتماعي، سواء في ذلك التقليد للسلف الذين اجتهدوا لعصرهم فأبدعوا وسبقوا وأنجزوا حضارة ما تزال تُعتبر مفخرة من مفاخر العطاء البشري، أو التقليد الأعمى

لـ(الآخر) دون القدرة على التمييز بين ما نأخذ وما ندع؛ لأن القادر على ذلك التمييز هو العاقل الواعي المجتهد، الذي يمتلك المقياس والمعيار المتأتي من قيمه، المنطلق من معادلته الاجتماعية؛ لذلك أصبحنا نعاني من غربة الزمان، بتقليد الماضي دون تبصر، وغربة المكان بتقليد (الآخر) دون بصيرة، ودون أن ندري أننا إنما ندور في المكان الواحد... وتمضي الأيام.

وقد تكون الإشكالية الذهنية أو الثقافية أننا ما نزال نبدي ونعيد، ونوجز ونختصر ونشرح، وننقل آراء أئمة المذاهب دون زيادة أو نقصان من كتاب إلى آخر، ونقتصر في ذلك على إيراد أحكام الوقف والخلاف المذهبي في بعض التفاصيل والدلالات اللغوية، ونحن نحسب أننا نحسن صنعاً، دون أن ندري أن كل ذلك إنما يقع في إطار الوسائل والأدوات المعِينة على تسديد مسيرة الوقف واستجلاء أحكامه وبناء الملكة على توليد رؤية قادرة على بناء فعله الاجتماعي بشكل رشيد.

أما في مجال مأسسة الوقف وتعظيم رسالته وتثمير أمواله وارتياد آفاق متطورة ومتوازية مع حركة المجتمع، ومجالات استثماراته وخططه التنموية، فنستطيع أن نقول: إنه على الرغم من الوعي المعاصر برسالة الوقف ودوره وإدراك أهميته والتحديات والمحرضات المتولدة من التقدم، والقفزات النوعية التي حققها (الآخر) غير المسلم في مجال الوقف وآفاق فعله، فإن النتاج ما يزال متواضعاً، والركود والبطء ما يزال مسيطراً، والتخصص في مجال الإدارة وتقسيم العمل وتقدير التخصص وآليات الاستثمار والاجتهاد في توليد الأحكام لم يأخذ بعد بُعده المطلوب.

لذلك نقول هنا: إن الكتب والمؤلفات المعنية في أمر الوقف لا تخرج في عمومها عن أن تتكلم عن عظمة الوقف ودوره التاريخي ومؤسساته التاريخية في المجالات المتعددة، وقد يشكل ذلك في كثير من الأحيان وسيلة لمعالجة مركب النقص والعجز، حيث نستغني بذلك عن امتلاك الفقه المطلوب لفعله في الحاضر ورسم خططه المستقبلية،

وقد لا يجد الإنسان في معظم المؤلفات خطوة متقدمة، ولو حتى طرح قضية للمفاكرة والمناقشة في محاولةٍ لإحداث نقلة أو ممارسة تحريكٍ للواقع الراكد.

ولعل من المستغرب توقف الاجتهاد، وأمر الوقف وهدفه قائم على تحقيق المصالح التي تستدعي المزيد من الاجتهاد وتوليد الأحكام التي تحقق تلك المصالح وتسهم بتعظيم دور الوقف - وحيثما وجدت المصلحة فثمّ شَرْع الله، كما يقول ابن القيم، رحمه الله - على خلاف الأمر في فقه العبادات، الذي غالباً ما يقوم على التلقي والتوقيف وعدم التطور، كما يشمل سائر أحكام الحلال والحرام في الأطعمة والأشربة التي تتحرك ببطء، فالوقف وسائر فقه المعاملات المبنية على تحقيق المصالح.

ولعل هذا الأمر واضح في المعاملات، حيث مجاله رحب، والباب واسع جداً للاجتهاد والتوليد لتحقيق المصالح، لذلك نرى آيات وأحاديث الأحكام الناظمة له هي ذات دلالات عامة أقرب ما تكون للقيم الضابطة للمسيرة أكثر من

كونها أحكاماً جزئية تتدخل في كل شيء، الأمر الذي دعا بعض الفقهاء إلى الرأي أن المصلحة في المعاملات مقدمة على النص؛ على عكس العبادات وأحكام الحلال والحرام، لأن مبتنى المعاملات المصالح، والانطلاق إلى الاجتهاد في تحقيقها سريع وبابه واسع جداً.

ونحن لسنا مع هذا الرأي؛ لأن النصوص إنما جاءت لتحقيق مصالح العباد في معاشهم ومعادهم، لذلك لا نرى تقابلاً بين المصلحة والنص، فالنص إنما جاء لتحقيق المصلحة، فكيف يناقضها؟ لكن الإشكالية في الاجتهاد والتحقق من توفر شروط محل التكليف، ومن ثم تنزيل النص على محله.

وتبقى الإشكالية أن نقابل هذه الحركة المعاملاتية والاجتماعية الدينامية بالجمود وإغلاق الاجتهاد (!!).. فالاجتهاد بالتوقف عن الاجتهاد بإطلاقٍ أمرٌ خطير، وفي اعتقادي أن الذي يستطيع تقدير المصالح والمفاسد هم أهل الاختصاص في الشعب المعرفية المطلوبة وليسوا حملة

وحفظة النصوص، بل فقهاء النص (كمرجعية) وفقهاء الاستثمار (كتنمية) وفقهاء الإدارة (كضبط وربط وسلاسة حركة).

لذلك نرى أنه لا بد من مزيد من الاجتهاد في إشكالية «استبدال الوقف» وبيان حدود وضوابط جواز ذلك، كما ذهب إليه بعض الفقهاء؛ لأن فيه مصلحة، وفيه تعظيماً للوقف، والحصول على قدر أكبر لموارده وتحقيق أهدافه، وعدم الجمود على الحال القديمة وقد تغيرت الدنيا، الأمر الذي قد ينتهي بالوقف إلى مؤسسة متخلفة عاجزة عن النمو بدل أن تكون قادرة على التنمية، وبذلك يفقد الوقف وظيفته الاجتماعية والاقتصادية أما الثوابية فأمرها إلى الله؛ لأن الثواب على قدر العطاء، وقد لا تكفي في ذلك النوايا الطيبة، فالعمل الحسن هو الذي يجمع بين الإخلاص (النية الخالصة) والصواب (الخطط والأدوات المناسبة).

ولستُ أرى مع بعض الفقهاء أن شرط الواقف يمثل قيداً يحكم الحركة ويعطل الاجتهاد، وإنما يمثل الرؤية التي تحدد التوجه وتعيِّن المقصد، وتفسح المجال للاجتهاد في وسائل تحقيق هذا المقصد، لذلك فإبداع الوسائل وتطويرها وإبصار الآفاق البعيدة لشرط الواقف لا يشكل أي عدوان عليه أو يسقطه، بحال من الأحوال.

وليس ذلك فقط، وإنما لا بد أيضاً من الاجتهاد في طبيعة المال بعموم وفقه مقاصد الموقوف، بين وقف الرقبة ووقف المنافع، وبحث مسألة التأبيد والتوقيت بالوقف، فكثير من الناس يرغب في أن يقف ساعات من اختصاصه لفعل الخير كالأطباء والحرفيين؛ وكثير من أصحاب الأراضي قد يرغبون في إيقاف أراضيهم لفترة زمنية محدودة أو وقف بعض المحصول السنوي لبساتينه وثمارها؛ وكثير من أصحاب مواقف السيارات المأجورة يرغبون في إيقاف مواقفهم بلا مقابل وقت صلاة الجمعة مثلاً أو أثناء التجمعات والاجتماعات الخيرية؛ وكثير من أصحاب المعامل

يريدون أن يقفوا جزءاً من إنتاجهم على الفقراء؛ وكثير من الموظفين يريدون أن يوقفوا قسطاً من مالهم شهرياً ولو بقدر بسيط... وهكذا.

فكيف نجتهد ونؤسس ونؤصل ليسع الوقف فعل هؤلاء جميعاً، وغيرهم؟ وما الضرر الشرعي في أن نفيد من تطور هذه الوسائل عند (الآخر) الذي يوقف أغنياؤه على الجامعات والمعاهد والأبحاث العلمية ومعالجة الأمراض واكتشاف الأدوية وتقديم البعثات الدراسية في تخصصات مطلوبة لنهضة الأمة؟

فالجمود والإصرار على الواقع، وحجر الوقف على الأغنياء غالباً، وقصره على الفعل الاستهلاكي، وعدم استشراف آفاق إنتاجية تنموية يتناقض - فيما نرى - مع رسالة الوقف وطبيعته التنموية.

وقف النبي ﷺ أنموذج الاقتداء

وقد يكون من الأمور التي تستحق التوقف عندها والتأمل فيها وقراءة أبعادها بدقة واستشعار دور الوقف في بناء المواطنة وتشكيل الوطن وإتاحة الفرصة لجميع المواطنين المشاركة فيه، أن أول وقف خيري عرف في الإسلام هو وقف النبي ﷺ لسبع حوائط بساتين في المدينة كانت لرجل يهودي اسمه مخيريق.. يقول ابن اسحاق في السيرة النبوية لابن هشام (ط٣، ١٩٧١م، ٢/١٦٤): «وكان من حديث مخيريق، وكان حبراً عالماً، وكان رجلاً غنياً كثير الأموال من النخل، وكان يَعْرف رسول الله ﷺ بصِفَتِه وما يجد في علمه، وغلب عليه إلْفُ دينه فلم يزل على ذلك، حتى إذا كان يوم أُحُد، وكان يوم أُحُد يوم السبت، قال: يا معشر يهود، والله إنكم لتعلمون أن نَصْرَ محمد

عليكم لحقٌ.. قالوا: إن اليوم يوم السبت، قال: لا سبت لكم.. ثم أخذ سلاحه فخرج حتى أتى رسول الله ﷺ بأُحُد، وعَهِد إلى من وراءه من قومه: إنْ قُتِلْتُ هذا اليوم فأموالي لمحمد (ﷺ) يصنع فيها ما أراه الله. فلما اقتتل الناس قاتل حتى قُتِلَ. فكان رسول الله ﷺ - فيما بلغني - يقول: «**مخيريق خيرُ يهود**».. وقَبَضَ رسول الله ﷺ أموالَه.. فعامّة صَدقات رسول الله ﷺ بالمدينة منها».

وفي هذا ما فيه من الأبعاد والآفاق، ومحاولات الاجتهاد لمصادر الوقف وموارده وعالميته، والمشاركة فيه.. فاليهودي قاتل في أُحُد وهو على يهوديته، وأوقف للخير المستمر، ومات على يهوديته (انظر الوقف للشيخ مصطفى الزرقا، رحمه الله)، ونحن ما نزال نحاصر أنفسنا بما لم يحاصرنا الله به.

وهنا قضية قد تكون ملتبسة في بعض الأذهان، وهي أن الوقف هو ملكية عامة، أو مال أُوقف للنفع العام، وبهذا يمكن أن يُعتبر نظام الوقف في الإسلام أول نظام سعى إلى

إقامة الملكية الجماعية أو تخصيص ملكية لصالح المجتمع، في مقابل الملكية الخاصة بالأفراد، وشرّع لهذه الملكية أحكاماً وضوابط شرعية خاصة بها، قبل أن تولد الأفكار الاشتراكية.. لكن الإشكالية، بعد أن تطورت المجتمعات والمذاهب الاجتماعية والاقتصادية وشيوع المذاهب الاشتراكية، تعالت الأصوات لإيجاد ملكيات اجتماعية ذات نفع عام، أو مرافق اجتماعية يشترك في ملكيتها الناس جميعاً، أو قطاعات عامة، أو أملاك دولة، بمعنى أن إدارتها وتثميرها إنما يكون بيد الدولة، على مختلف التسميات، فأدى الأمر إلى التباس في بعض الأذهان: أن الوقف هو أحد أملاك الدولة، أو هو يخضع، باعتباره ملكية جماعية أو عامة، لجميع القوانين التي تخضع لها الأملاك العامة، أو أملاك الدولة في جميع المعاملات، كسباً وتنمية وتمييزاً وإنفاقاً؛ لأنه يتقاطع أو يتشابه مع الملكية العامة... إلخ.

غير أن للوقف، كما هو معلوم في مظانّه من كتب العلم، شخصية اعتبارية خاصة، تحكمها أحكام شرعية

في الكسب والتثمير والصرف والتصرف، كما يحكمها ويوجهها شرط الواقف. فأشكال التصرف كلها، من جميع الوجوه، خاضعة للأحكام الشرعية ولشرط الواقف، وهي وإن كانت تشبه الملكية العامة من بعض الوجوه، من حيث النفع العام، إلا أنها تختلف عنها في ملكيتها، وأوعية استثمارها، وضوابط استثمارها وإنفاقها.

فالوقف مؤسسة خاصة، لها نظامها وأحكامها، وإن كانت تلتقي من بعض الوجوه مع أملاك الدولة في محصلة عطائها.

وقد يكون من المفيد التأكيد أن الوقف عمل اجتماعي خيري وليس شركة استثمارية غايتها الربح فقط، وإنما السعي إلى الربح وممارسة الاستثمار لتعظيم دور الوقف في الفعل الاجتماعي؛ مما يتطلب مزيداً من الجهد والعمل على استشعار دور الوقف، وتحقيق رسالته في الحياة الإسلامية المعاصرة وتنمية المجتمع، والإفادة من الماضي لرؤية الحاضر وارتياد مجالات جديدة، والاجتهاد في إقامة مشروعات

وقفية تساهم بتوفير التنمية المستدامة، من خلال إبداع أوعية للاستثمار معاصرة ومنضبطة بالضوابط الشرعية، وتنشيط الهمم للاجتهاد وتوليد الأحكام الجديدة، التي تمكن من ارتياد آفاق وقفية أو أوعية وقفية جديدة، ومحاولات استثمارية متقدمة، والإفادة من تجارب (الآخر) الذي تطور نظام الوقف عنده وبلغ آفاقاً تكاد تغطي جميع حاجات المجتمع، وتساهم في تنميته في شتى المجالات، وتحرك الهمم للبحث العلمي وتوفير متطلبات الحياة جميعاً.

إن الإفادة من وسائل وآليات (الآخر) في الفعل الاجتماعي والبحث العلمي والتأمين الصحي والتكافل الاجتماعي هو من المطالب الشرعية، فالحكمة ضالة المؤمن، أينما وجدها فهو أحق بها.

ونخشى أن نقول: إن الافتخار بالماضي دون القدرة على الإفادة منه لإصلاح الحاضر ورؤية المستقبل هو نوع من تكريس التخلف، قد لا يختلف - من بعض الوجوه - عن حال من يتنكر للماضي بالمطلق، ويلغي ذاكرة الأمة وتجربتها الحضارية التاريخية.

آفاق مستقبلية

إن الماضي بإنجازاته الباهرة يتحول إلى عبء ومعوق عند إنسان التخلف «الإنسان الكَلْ» بدل أن يشكل عنده الماضي محرضاً وباعث نهضة وكاشف بصيرة؛ ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ﴾ (النحل:٧٦)؛ وإن إنجاز (الآخر) وأشياءه التي تُلقى إلينا أو علينا دون حسن الاختيار والقدرة على تمييز ما يحقق الانتفاع سوف يؤدي إلى تكريس التخلف وإطفاء الفاعلية والاسترخاء وعدم استشعار الحاجة؛ ذلك أن «الإنسان العَدْل» الغائب اليوم عن عالمنا الإسلامي بالأقدار المطلوبة هو الذي يعرف ويُنكر، يأخذ ويرد، يقبل ويرفض.

فحالة التقليد التي تحكمنا ولمّا نحاول بشكل علمي وجاد (بقدرة وإرادة) الانعتاق منها بفتح منافذ النقد

والتفكير لم تمكننا من التغيير والامتداد بحضارتنا والاجتهاد في تنزيل قيمنا على واقع الناس؛ وفي الوقت نفسه لم تمكننا من الإفادة من (الآخر) بمنجزاته وتقدمه، وتحول الفخر بالماضي، الذي غالباً ما نلجأ إليه هرباً من واقعنا الأليم ومعالجةً لمركب النقص والعجز فينا، إلى لونٍ من التلاوم والتبرم والشكوى والخوف وجميع إفرازات ذهنية الاستحالة؛ هذا الماضي العظيم أصبح عظيماً مانعاً بدل أن يكون دافعاً.

ولعل هذا أظهر ما يكون في نظام «الوقف» الذي ما يزال يراوح في مكانه، بكل شروطه وأحكامه وأوعيته وأدواته، التي هي في نهاية المطاف اجتهاد قابل للنقد والنقض والتجاوز، بسبب تجدد الظروف والأحوال والحاجات؛ إنه ما يزال يراوح من قرون إلا من بعض الإضاءات هنا وهناك يرجى لها أن تكون من بصائر الحاضر وبشائر المستقبل؛ مع تقديرنا الكامل لأصحاب النوايا الطيبة، الخائفين على الوقف من العبث خوف الأمِّ

على وليدها المريض من الذهاب به إلى الطبيب الذي قد يعالجه ببعض ما يؤلمه، الخوف الذي لا يساهم بشفائه، حيث لا بدّ له من خبرة الطبيب وعاطفة الأم.

لقد اختلف مفهوم الأشياء المُتَقَوَّمة بمال اليوم، حتى مفهوم المال نفسه، فأصبحت الخبرة مالاً، والوقت مالاً، والخدمات مالاً، والتصميم مالاً، والاختراع مالاً، والإبداع مالاً، ومؤسسات الإنتاج مالاً، واختلفت شروط التملك التام ومفاهيم القدرة على التسليم ووسائل التسليم والتحويل، ومع ذلك لم تتطور تلك المفاهيم في المجال الوقفي، الأمر الذي أدى إلى جمود الحركة والعجز عن التغيير والتطوير والافتقار إلى المرونة والامتداد بعطاء الوقف، حيث ما يزال ينتسب إلى حقبة نظام المقايضة، كما أسلفنا، ونحن نعيش في عصر (الفيزا كارت).

وليس ذلك فقط، فالثقافة السائدة والشائعة والمتوارثة أن «الوقف» وقف على الأثرياء وأصحاب الأموال والإقطاعات الكبيرة، لذلك فشريحته هي بعض المجتمع،

بينما بالإمكان أن يمتد في الشرائح الاجتماعية المتعددة وخاصة الشريحة الوسطى التي تشكل عماد المجتمع وتنشط أوعيته وذلك بأن تُبتكر أوعية ومجالات جديدة تجعله يستوعب معظم شرائح المجتمع، الغنية والمتوسطة وحتى الفقيرة، بحيث يتيح لها المجال للمشاركة والمساهمة، فبعضهم قد يشارك بمالٍ يوقفه، وبعضهم قد يشارك بوقت يمتلكه يمكن أن ينتج ويتحول إلى مال، وآخر يمكن أن يشارك بخبرة تثمر عطاءً ومالاً، ومنهم من يجعل تخصصه لساعات في الأسبوع لخدمة المجتمع، ومنهم من يشارك بوقف مرافق عامة يملكها لبعض الوقت أو كل الوقت.

وأعتقد أن تذليل الأمر وتسهيله لمشاركة الجميع، مهما كانت إمكاناتهم وخبراتهم وتخصصاتهم ميسور؛ ولعل في إصدار سندات ذات قيم متفاوتة تتجمع لتتيح وقفاً كبيراً لا يحتاج إلى أكثر من حسن إدارةٍ ودقة اجتهاد، وبذلك يشعر الجميع بمسؤوليته الاجتماعية، ويساهم الجميع

بارتقاء مجتمعهم، وتغيير واقعهم ويشعر الجميع بقربهم إلى الله وفعلهم الخير و«دِرْهَمٌ»، في كثير من الأحيان، يسبق «مِائَةَ أَلْفِ دِرْهَمٍ».

وليس ذلك فقط، بل يمكن النظر والتطوير في مجالات «الوقف» ومحاله، فليس المجال مقصور على بناء مسجد، على أهمية دوره الاجتماعي، أو تكية أو مصحة أو ميتم أو سبيل ماء، وهذا جميعه على غاية من الأهمية، لكن لا بد من التفكير أن هناك مرافق مهمة ومؤثرة، وثغوراً مفتوحة في مجالات الحياة جميعاً؛ وهناك أولويات من حيث النفع العام والإسهام في تنمية المجتمع واستكمال إحياء الفروض الكفائية فيه، فإن «الوقف» هو الكفيل بإغناء هذه المجالات جميعاً.

أين هو من إقامة معاهد الدراسات ومراكز البحوث؟ أين هو من ابتعاث الطلبة لاستكمال التخصصات النافعة والنادرة؟ أين هو من مجالات البحث العلمي النافع البعيد عن هدر الوقت والمال حيث استعاذ الرسول ﷺ: «مِنْ عِلْمٍ

لا يَنْفَـــعُ» (أخرجه مسلم)؟ أين هو من إقامة المؤسسات الاستثمارية الكبرى، التي بها قوام المجتمع وتحقيق مقاصد الدين، وإتاحة الفرصة للأيدي العاملة العاطلة لتوفير مجالات عمل لها؟ أين التشريعات والقوانين، التي تحقق للعملية الوقفية انسياباً وسلاسة وشفافية؟

في العالم المتقدم اليوم «الوقف» هو الذي يغطي حاجات الدولة والمجتمع، بل ويقوم بوظيفة الدولة في إقامة الجامعات الكبرى ومراكز البحوث والدراسات، ويسعى الأغنياء إليه تخليداً لذكراهم وتحقيقاً لنزعة الخلود عندهم، يخلدون ذكراهم بهذه الأعمال الكبرى؛ والدولة تشجع ذلك وتعفي صاحبه من الضرائب وفي مقدمتها ضريبة الدخل؛ وتقيم في الجامعات نصباً تذكارية لهؤلاء الأعلام الكبار في مجالاتهم.

وأكثر من ذلك، فالكتّاب والفنانون والشعراء والرسامون وأهل الشهرة يقيمون معارض وحفلات ولوحات معروضة للمزاد، وهذه كلها أموال أو سبب في تحصل

أموال، ليعود ريعها إلى المشروعات الاجتماعية، تخليداً لذكراهم، ونحن نقرأ وندرس وندرِّس قول الرسول ﷺ: «**إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلا مِنْ ثَلاثَةٍ: إِلا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ**»؛ هذه المجالات هي التي تلخص مقاصد الحياة في التكافل الاجتماعي والاقتصادي والتقدم العلمي والمعرفي والتربية والتوارث لقيم الخير وضمان امتدادها، فأين نحن من ذلك كله، أم ما زلنا دون أن نخطو خطوة باتجاه تطوير محال «الوقف» ومجالاته؟

ولعل الجمود أوضح ما يكون، من بعض الوجوه، في محاصرة «الوقف» وتوقفه عن العطاء، وفوات مقاصده، بما يصطلح عليه بالتزام «شرط الواقف»، الذي أُضفي عليه من القدسية لدرجة أصبح يعادل نص الشارع: «شرط الواقف كنص الشارع».. ولا شك أن احترام اختيار الواقف وتقدير رأيه من الأمور المطلوبة؛ لأنه صاحب المال، لكن إذا تحول هذا الشرط ليصبح لوناً من التعسف في استعمال الحق

ويتحول إلى معوق وحاجز عن الانتفاع بالوقف وتفويت غرض الوقف ومقصده، بسبب تجاوز الزمن له، فإن الالتزام به يصبح نوعاً من الحماقة التي تؤدي إلى الإلغاء الضمني لشرط الواقف.

ومن ذلك أيضاً عملية «استبدال الوقف» عندما يصبه العقم وعدم النفع بسبب أو لآخر.. وهكذا أمور كثيرة.. وفي المذاهب الفقهية المعتمدة اجتهادات متنوعة لدرجة التعارض تمكّن من ترجيح المصلحة، التي تحقق غرض «الوقف» وتوصل إلى مقصده، دون أن نخرج على اجتهادات السابقين؛ فلماذا العطالة وتقديس غير المقدس وتسوية اجتهاد الشارح بنص الشارع؟

وبشكل طبعي لم تعد الظروف والمشكلات والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والتنموية والسياسات المالية والاقتصادية والنقدية والتمويلية والاستثمارية هي ذاتها قبل قرون، ولا قبل سنوات، وهي في تطور يومي مستمر، ولم تعد تغني معها الوسائل البسيطة، التي جاءت كثمرة

اجتهادية لعصرها، بل إن تلك الصورة البسيطة التي كان يضطلع بها «ناظر الوقف» والمجالات التي يضطلع بها تطورت إلى مجموعة علوم ومعارف واختصاصات ومؤسسات، أصبحت أكبر من طاقة شخص أو أشخاص لمجرد أن يحيطوا بها، وليس للتعامل معها، فلابد لأي عمل واستثمار وشأن مالي واستثماري وإداري في شتى المجالات من متخصصين بالاستثمار ووسائله ومجالاته ومخاطره وجدوى مشروعاته، ولجان متابعة لتقويم مراحله، ولا بد له من متخصصين بالإدارة وآلياتها، ومتخصصين بالقانون التجاري والمالي والاقتصادي، وحتى الدولي، ومتخصصين في التخطيط التنموي وإدارة المشاريع، بحيث يقسَّم العمل بين مجموعة اختصاصات، ولا بد للجميع من أن ينطلقوا من مرجعية شرعية، إضافة إلى متخصصين بفقه الوقف قادرين على التوليد لرؤى متقدمة تتوازى مع العصر وتبصر كل أدواته ووسائله وتجاربه، على مستوى الذات و(الآخر)، في مجال العمل التطوعي والاستثماري.

وقد يكون من المفيد جداً التفكير بإقامة مشاريع وقفية استثمارية تعاونية كبرى، غايتها الاستثمار، يشارك فيها مجموعة مساهمين بسندات وقفية، وتكون لها، كما لسائر المشروعات الاستثمارية، هياكلها الإدارية وأوعيتها المالية ووسائلها الاستثمارية وجمعياتها العامة، بحيث تستوعب كل الإمكانات والطاقات والشرائح الاجتماعية، كلاً بحسب إمكاناته وما يمكن أن يقدمه، بحيث يصبح ريع هذه المشروعات الاستثمارية، التي تستوعب كل المساهمات، قليلها وكثيرها، يغطي الكثير من المرافق الاجتماعية والتعليمية والصحية والتنموية، وبذلك يسترد «الوقف» دوره في الفعل الاجتماعي والتنموي.

إن «الوقف» اليوم بحاجة إلى رؤية متقدمة منطلقة من رصيد الماضي ومتصلة بالحاضر ومستشرفة للمستقبل، ومستفيدة مما توصل إليه العالم من أنظمةٍ للإدارة والاستثمار وإقامة المشروعات الكبيرة ذات الجدوى، بحيث

يشعر كل فرد في المجتمع بالمساهمة، وعدم قصره على الأغنياء وأصحاب الأموال الكبيرة.

وهذا من وجه آخر لا يعني أن «الوقف» مؤسسة أو شركة استثمارية غايتها تجميع الأموال الطائلة؛ وإنما الاستثمار في المجال الوقفي إنما هو لتحقيق غرض «الوقف» في الفعل الاجتماعي والتنموي والتكافلي... إلخ، لذلك يبقى الاقتصار على المباهاة بكمية الأموال دون تعظيم دورها في تنمية المجتمع مؤشر تخلف.

إن تعظيم دور «الوقف» في الحياة يتطلب إقامة مشاريع عامة تنموية تعطي مردوداً كبيراً قادراً على انتشال المجتمعات والترقي بها على الأصعدة المختلفة.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن الإهمال الكبير، الذي لحق بمؤسسة «الوقف» في معظم بلاد العالم الإسلامي، الأمر الذي أدى إلى تجمده وتراجع دوره وتضاؤل وتآكل مؤسساته وغيابه، أصبح محلاً للمراجعة وإعادة النظر، وبدأت الخطوات الأولى على الطريق الصحيح،

الأمر الذي استدعى ملف «الوقف» إلى ساحة الاهتمام والاستثمار والتنمية، وسوف يتطور ويتطور ويستقطب متخصصين أصحاب رأي وخبرة إلى جانب المخلصين أصحاب الطيبةً والنوايا الحسنة.

ولعل في تجارب بعض المؤسسات الوقفية المعاصرة في العالم الإسلامي مؤشراً طيباً على استشعار دور الوقف وأهميته في التنمية، بكل جوانبها، ووضع التشريعات وتوفير الخبرات والتخصصات اللازمة لتحقيق ذلك.

والجدير بالإشارة أيضاً أن نظام «الوقف» تاريخياً لم يقتصر على القيام بحاجات المجتمع في مجال الصحة والتعليم والتكافل والتنمية والدعوة والثقافة، وإنما كان له دور حمائي لكيان المجتمع الإسلامي حال دون أنظمة الاستبداد السياسي والاستعمار من التسلط والسيطرة والسلب لأراضي «الوقف» ومؤسساته؛ لأنه ملك الله، لا يجوز التصرف به.

وحسبنا أن نقول: إن الإقدام على وقف المؤسسات والأراضي وسائر المرافق العامة هو الذي سوف يحميها في المستقبل من أيدي العابثين؛ ولقد تنبه أسلافنا إلى ذلك فأوقفوا الأرض والمؤسسات، الأمر الذي حال ويحول دون السيطرة عليها؛ ولعل المسجد الأقصى وما يحيط به من الأوقاف غير القابلة للتصرف، إلى جانب جهاد ومرابطة أهل بيت المقدس، كان هو السبب الأساس في بقاء المسجد واستمراره ومد الصامدين والمرابطين بروح إيمانية عالية جعلتهم يقدمون أرواحهم في سبيل الدفاع عن أولى القبلتين.

ومهما حاولنا الكلام عن أهمية «الوقف» القادم من تراثنا العريق، ودوره في التنمية بكل آفاقها، يبقى المطلوب القدرة على الإبصار المهم لدور «الوقف» الآتي من المستقبل بكل فضائه وآفاقه؛ كيف نوسع دائرة المشاركة لينخرط الناس جميعهم في الفعل الوقفي؟

كيف نعيد النظر في محاله ونطور مجالاته؟

كيف نقرأ الاجتهادات الفقهية الغنية، فتشكل سبيلاً لنا لخصوبة الرؤية وإدراك المصلحة؟

كيف نفيد من تجارب (الآخر) في الإدارة والاستثمار وإصدار السندات الوقفية وطبيعة المشروعات التي يمولها «الوقف»؟.. إن (الآخر) اكتسب الفكرة من سبق الإسلام وتقدم بها من حيث توقفنا.

ويبقى ملف «الوقف» مفتوحاً من كل زواياه، يتطلب مزيداً من الفقه والاجتهاد والاختصاص والتشريع، الذي ينأى به عن متناول السلطات الغاشمة.

وتبقى الحاجة مستمرة لمحاولات بحثية جادة لاستلهام التجربة الوقفية التاريخية، التي اضطلع بها «الوقف» في تغطية حاجات المجتمع، وتحقيق تكامله، والإسهام في تنميته الشاملة، والامتداد بالمجتمع الإسلامي وحمايته، خاصة في الفترات التي انفصل فيها السلطان عن القرآن،

فكان الاستبداد وكان الاستعمار وكان الانسلاخ من قيم الإسلام.

إن المطلوب اليوم التفكير الدائم في إبداع الأدوات، التي تمكن من تفعيل دور «الوقف» في المجتمع المسلم، وتوسيع مشاركاته وتنويع مجالاته لمعاودة النهوض وتوفير متطلبات التنمية؛ وهي حاجة تتطلب دائماً مزيداً من النظر والتدبر والاجتهاد والامتداد، متخذين تاريخنا وإنجاز أسلافنا محرضاً حضارياً ودليلاً مرشداً، لتتصرف جهودنا إلى ارتياد آفاق جديدة ولا تنحصر بإعادة الإنتاج لما سبق.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

المحتوى

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
مدخل	١٧
إحياء دور الوقف	٢٣
رؤية مبكرة للعمل المؤسسي	٢٥
مؤسسة التنمية المستدامة	٣٢
البعد والدافع النفسي للوقف	٣٧
الاجتهاد روح الوقف	٤٦
وقف النبي ﷺ أنموذج الاقتداء	٦٠
آفاق مستقبلية	٦٥

هذه الرسالة.. دعوة للمراجعة، واسترداد دور الوقف في الحياة الإسلامية والفعل الاجتماعي، تفتح نافذة على أهميته ودوره في تحقيق التنمية المستدامة والثواب الممتد، ذلك أن نظام الوقف، في الإسلام، يعتبر رؤية متقدمة للتنمية المستدامة، وفعلاً اجتماعياً، وعملاً مؤسسياً بدأ مع خطوات المجتمع الإسلامي الأولى وحقق رعاية المجتمع وامتداده ونموه في جميع المجالات، وقام بوظائف الدولة، وخاصة في الفترات التي انفصل فيها السلطان عن القرآن، أو في فترات الاحتلال والاستعمار والاستلاب الثقافي والحضاري والتعليمي.

كما يعتبر مؤسسة وطنية كبرى، متاحة لمشاركة جميع المواطنين، حيث لم يقتصر الإسهام في الوقف على المسلمين وإنما تجاوز ذلك إلى مشاركة غير المسلمين من المواطنين في المجتمع الإسلامي.

ولئن كانت موارد التكافل الاجتماعي المالية كالزكاة والصدقات والكفارات والنذور والإرث والهبات والوصايا وغيرها، يمكن أن تصنَّف ضمن الموارد الإغاثية الاستهلاكية بشكل عام فإن نظام الوقف من بين تلك الموارد يمكن أن يصنَّف في إطار الموارد الإنتاجية التنموية، ويتفرد باستهدافه تحقيق التنمية المستدامة وضمان استمرار المشروعات الكبيرة وتحقيق اكتفائها الذاتي.

فهل ندرك أبعاد الفعل الوقفي، ونحاول الارتكاز إلى قيمنا وتجربتنا التاريخية الحضارية، ونحسن الاتصال بعصرنا، والإفادة من تطور وسائل الوقف، فنكون في مستوى إسلامنا وعصرنا، ونوقف مجتمعاتنا الإسلامية على الجادة الصحيحة، ونزودها بالرؤية السليمة للنهوض وتحقيق مقاصد الدين في إعادة صناعة الدنيا؟!